

القانون الاساسي ان يتكرم باتخاذ الاجراءات السريعة لتلافي الاخطار التي جرتها تلك الاعمال غير القانونية التي بحثت عنها في بياناتي والسلام .

عمر حكمت بك وزير العدلية - زميلنا عادل بك قد خرج عن الانصاف والنطق والقانون في جوابه الذي يحتوي على اسنادات عديدة ، وبما انني غير مستحضر لاعطاء الجواب اللازم ، فاسمحوا لي يا عطوفة الرئيس ان اجاب في جلسة آتية .

سعيد بك - اذا كان الرأس يحتل فلا لوم على بقية الاعضاء من الجسم ، ارجو ان يطبع جواب عادل بك ويوزع على الاعضاء لدرسه اولاً .

« فوافق المجلس على طبعه وتوزيعه على الاعضاء »

الرئيس - مواضع الجلسة المقبلة :

١- ما يرد من القوانين

٢- جواب وزير العدلية عمر حكمت بك على بيانات عادل بك ورفضت الجلسة

شكرتير المجلس التشريعي  
عمر زكي



العدد ١٠٥ ملحق السنة الرابعة

# الجريدة الرسمية

## للمجلس التشريعي الاردني

١٠ كانون اول ١٩٣٢

عمان : السبت في ١٢ شعبان ١٣٥١

مذكرات المجلس التشريعي

الجلسة الثامنة للدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني المنعقدة بتاريخ ٢١-١١-١٩٣٢

### الفقهية

الصفحة

- ٢٠ قانون ( ذيل قانون حقوق العائلة لسنة ١٩٢٧ )
- ٢٢ قرار موافقة المجلس على هذا القانون
- ٢٢ ذيل للمادة الثانية من قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧
- ٢٣ قرار موافقة المجلس على هذا الذيل
- المذكرة حول الاقتراح المقدم من قبل العضو قاسم بك المندوبي بشأن حالة البلاد
- ٢٣ الاقتصادية والسياسية وقضية تعديل المعاهدة الاردنية - البريطانية
- ٢٤ قرار المجلس بجعل المذكرة حول موضوع تعديل المعاهدة الاردنية - البريطانية سرية
- ٢٤ افتتاح الجلسة العلنية
- قرار موافقة المجلس التشريعي على تأييد المذكرة الحكومية المقترحة بها تعديل بنود المعاهدة
- الاردنية - البريطانية ، ورفع قرار الموافقة الى صاحب السمو امير البلاد المعظم بواسطة
- ٢٥ هيئة منتخبة من الاعضاء
- ٢٥ اعضاء الهيئة المنتخبة لرفع القرار المشار اليه للاعتاب السنية
- ٢٦ جواب الحكومة على سؤال العضو سعيد بك المفتي بشأن شركة البترول ( انفلو - ايران )
- ٢٧ جواب الحكومة على سؤال العضو قاسم بك المندوبي بشأن حدود بلاد الامارة الجنوبية
- ٢٨ مشروع قانون ضبط التعامل بين التجار والفلاحين لسنة ١٩٣٢
- ٢٨ قرار موافقة المجلس على احاطته على لجنة القوانين

لنكفنا صبة المحفل



## الجلسة الثامنة

للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الثامنة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ٢٣ رجب سنة ١٣٥١ و ٢١ - ١١ - ١٩٣٢ المصادف يوم الاثنين في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية وتغيب عن الجلسة ماجد باشا المدون ، حديته باشا الحريشه ، حمد باشا بن جزري ، مقري باشا الزريقات ، رفيق باشا الجبالي .

الرئيس - فليقرأ الضبط .

« قري »

توفيق بك - اجتمعت لجنة القوانين بتاريخ ١٩ - ١١ - ١٩٣٢ وقررت قبول مشروع القانون الاضافي لقانون حقوق العائلة لسنة ١٩٢٧ بالشكل الآتي :

ذيل قانون حقوق العائلة لسنة ١٩٣٧

المادة الاولى :

« يسمى هذا القانون (ذيل قانون حقوق العائلة لسنة ١٩٢٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
لم يبدل اللجنة في هذه المادة الا الاسم بحيث جعلته (ذيل قانون حقوق العائلة) بدلاً من ( القانون الاضافي ) وذلك اسوة بالتعبيرات القانونية التي استعملت حتى اليوم .

« تبليت »

المادة الثانية :

تضاف الى الفصل الثاني من الباب الاول من القانون المذكور الفقرة التالية :  
« للقاضي الشرعي حق تزويج البنت الاكبر او الثيب المسلمة التي اتمت السادسة عشرة من عمرها من المكفوء حالة عضل الولي وامتناعه عن تزويجها وذلك بناء على طلبها »  
كذلك لم تغير اللجنة شيئاً في هذه المادة

« تبليت »

المادة الثالثة :

تضاف الى الفصل الاول من الباب الثاني من القانون المذكور الفقرة الآتية :  
أ - ( عند ثبوت وقوع الخطف لا يجوز للقضاة ومأذوني الانكحة اجراء عقد نكاح المخطوفة الى خاظنها والاخذ به الا بموافقة وليها ) .

ب - ( القضاة ومأذوني الانكحة ممنوعون من اجراء عقد النكاح على مهر منجل اكثر من ثلاثين ليرة فلسطينية ومن الاذن به ومن يماح دعاوى المهر المنجل بأكثر من ذلك ) .

تلاحظون ان لجنة القوانين ادخلت تغييراً كبيراً على هذه الفقرة بحيث جعلت عدم جواز عقد نكاح المخطوفة الى خاظنها منوطاً بثبوت وقوع الخطف بالطرق القانونية .

وكذلك جعلت هذا المنع غير واقع اذا وافق الولي على اجراء العقد لان من صالح العائلة ان يسمح باجرائه اذا تم الشرط بين الطرفين ووافق الولي حفظاً لسمعتهما وشرفها .

قاسم بك - جاء في هذه المادة : ( القضاة ومأذوني الانكحة ممنوعون من اجراء عقد النكاح على مهر منجل اكثر من ثلاثين ليرة فلسطينية . . . الخ ، فطلبا هذا القانون وضع لاجل حقوق العائلات ، فانا ارى ان هذه المادة غير مؤمنة للمطلوب ، واذا بقي القانون على هذه الصورة اعتقد تماماً بأنه سوف لا يكون نافذ المفعول في هذه البلاد . لانه لو عقد مأذون الانكحة عقد على بنت او ثيبة على شخص وفي النهاية تخالف الزوجان مع بعضهما فلورجعت الاثني الى المادة (٨٧) من قانون حقوق العائلات وقرر التفريق بينهما عندها بموجب هذا القانون . للبحوث عنه لا يمكن للزوج ان يتقاضى الا المهر الرسمي القانوني . ولذلك اعتقد فيها اذا بقيت المادة على هذه الصورة سيمقد الاهلون عقود النكاح على ثلاثين ليرة فلسطينية بالصورة الظاهرة ويكون المهر اكثر من ذلك سراً .

ارى ان يضمن الى هذه المادة عبارة تحتوي على شيء من الارهاب حتى لا يقدم الولي على امر يخالف القانون . عوده بك - الغاية المقصودة من وضع هذا القانون على ما اعتقد ، هو منع خطف البنات او النساء الذي هو كثير الوقوع في هذه البلاد ، وقد تبين لي الاجتماعات السابقة حينما بحث هذا المجلس حول هذا الموضوع مطولاً حتى تمكن من فهم ما هي الاسباب الداعية لكثرة جرائم الخطف فوجد ان السبب الحقيقي لكثرتها هو فصل اولياء البنات بقصد الحصول على مبالغ باهظة ويعلن بيع السلفة .

وكثيراً ما يكون الشاب يحب شابة وكل منهما راغب زواج الآخر ، الا ان ضيق يد الخاطب يجعله يمد يده الى قدرته لدفع المهر المطلوب منه ، فيضطر الى استعمال الحيلة وايقاع جرم الخطف للوصول الى غايتها .

اعتقد ان احسن معالجة لهذه العلة هي ازالة السبب ، وهو تنقيص المهر ، وان ما تفضل به قاسم بك هو واقع ، لأن اولياء البنات في هذه البلاد لا يزالون على عقيدتهم من حيث الطمع بمهر بناتهم ، نعم ربما يوجد من يأخذ زيادة عن ما هو مقرر في هذا القانون ، ولكن بعد ان يعرف الولي والزوج ان النتيجة ستكون وبالا على كل منهما ، فالزوج لا يقدم على دفع مبلغ اكثر من المهر القانوني ، لانه يعلم انه عند وقوع التفريق بينه وبين زوجته سوف لا ينال الا المبلغ القليل فقط . فاذا امتنا ذلك عن طريق الارهاب فان اثبات ذلك متعسر طالما .. وان الدفع بطريقة سرية ، وسيكون هذا العمل عبارة من جريمة ، والطرفان يتوقيان من اعلان ما دفع زيادة عن المهر القانوني . لذلك ارى قبول هذا القانون بدون اية زيادة عليه .

قاسم بك - اقصد ان لا يبقى هذا القانون حبراً على ورق ، كما تفضل عوده بك انه يحكم الضرورة او الاحوال ، قد يمكن للزوج ان لا يدفع اكثر من ثلاثين جنيه ، ولكن الاستاذ عوده بك غاب عنه ان الاهلين في الملاية واحد منهم لا يعرف مضمون هذه المادة التي تحول القاضي حق التفريق بين الزوجين . فاذا بقيت هذه المادة على هذه الحالة فتصبح ضارة غير نافعة .

تمت اجراء العمل



توفيق بك - ارجو ان تضعوا هذه المادة بفقرتها في الرأي كما قبلتها اللجنة .

الرئيس - اضع المادة المذكورة على الرأي .

« قبلت »

الرئيس - المبدوع

« قبل »

توفيق بك - اجتمعت لجنة القوانين بتاريخ ١٩-١١-١٣٢٢ وقررت قبول ذيل المادة الثانية من قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧ كما يلي :

### ذيل للمادة الثانية من قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

« تضاف الفقرات التالية الى المادة الثانية من قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧ :

( ٤ ) على كل شركة او جمعية او مؤسسة تتعاطى في شرق الاردن اعمال التأمين من اي نوع كان ان تودع الخزانة المالية بواسطة مسجل الشركات مبلغاً قدره ( ١٠٠٠ ) جنيه فلسطيني او تقدم لها ضماناً بهذه القيمة حسبما يوافق عليه مدير الخزينة وذلك عن كل نوع من اعمال التأمين التي تقوم بها تلك الشركة او الجمعية او المؤسسة .

( ٥ ) اذا كانت الضمانات للمودعة بهذه الصورة لدى مدير الخزينة ذات دخل فيدفع دخلها الى شركات التأمين المذكورة مدة ابداعي .

( ٦ ) اذا اخبرت اية شركة او جمعية او مؤسسة مسجل الشركات كتابة بأنها قررت ان تترك العمل وتبين للحكومة انه لم يبق لها علاقة في شرق الاردن بماد اليها اي مبلغ كانت قد دفعته الى الخزينة المالية بطريق الامانة وفق احكام الفقرة الرابعة وذلك حسب انشروط التي يراها مدير الخزينة موافقة .

( ٧ ) كل شخص يتعاطى اعمال التأمين في شرق الاردن بنفسه او بالنيابة عن شركة او جمعية او مؤسسة دون ان تدفع التأمينات المنصوص عليها في الفقرة الرابعة بمقابل بعد الادانة لدى قاضي الصلح بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه او بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بكليهما العقوبتين .

ان لجنة القوانين ، اضافت الى الفقرة السادسة شرطاً من مقتضاه ان لا يعاد التأمين ، الا اذا تبين للحكومة انه لم يبق للشركة او المؤسسة علاقة في شرق الاردن ، لان اعادة التأمين بمجرد ترك العمل لا يضمن حقوق الاشخاص الذين يكونوا قد ارتبطوا مع الشركات بمقاولات . وحسباً بتأمين وصول هؤلاء الناس الى حقوقهم اشترط ان لا يعاد التأمين الا عند ما تبين للحكومة انه لم يبق للشركة اية علاقة مع اي الناس في شرق الاردن . وكذلك فكرت اللجنة في وضع عقوبة لمن يشتغل باعمال التأمين ، سواء اكان لنفسه ، او بالنيابة عن شركة او مؤسسة ، دون تأدية التأمينات المنصوص عليها في الفقرة الرابعة ، لان العقوبة الاصليّة الموضوعة في قانون تسجيل الشركات على من يقوم بعمل دون تسجيل الشركة ، لا تكفي ولا تضمن امر الاجبار على دفع التأمينات . لذلك فاضافة اللجنة الفقرة السابعة الى المشروع المقدم اليها جاءت مؤتملة بحق الاشخاص والحكومة معاً .

عوده بك - جاء في الفقرة الرابعة ( وهنا قرأ الفقرة الرابعة عينا ) اسأل بصورة رسمية حتى يتوضح لنا بالضبط ، ما هو المقصد من عبارة ( او تقدم لها ضماناً ) ؟

توفيق بك - المقصود من الضمان هنا ان تسلم الشركة الى الخزينة اسناداً او اسهماً او تحويلات بحكم النقد وهذا مفسر بنص الفقرة الخامسة التي جاء فيها ان الضمانات اذا كانت ذات دخل يدفع دخلها الى الشركة . ومن المعلوم انه لا يمكن ان يكون ذا دخل الا ما ذكرت من انواع الضمانات وما مائل ذلك . اما الكفالة المعروفة لا تكون ذات دخل ، وفضلاً عن هذا فقد اشترط ان يقدم الضمان حسبما يوافق عليه مدير الخزينة ، ولم يترك الامر مطلقاً وتابعاً لرغبة الشركات ، وليس من المعقول ان يوافق مدير الخزينة الا على ضمان مقبول له قيمة النقد .

« قبلت »

قاسم بك - ما كنت اقصد من سؤالي الى فخامة رئيس المجلس التشريعي عن اسباب عدم اخراج الموظفين غير الاردنيين كيا يدرج في الجريدة الرسمية او يقال انه نشرته الصحف ، ولكنني سألت ذلك السؤال لكي اعلم وعلّم المجلس ايضاً ، ما تم الى الآن بهذا الامر المسؤول عنه .

وجاء جواب فخامة الرئيس وصار معلوم كل ما جرى لحد تاريخه . والآن جئت مذكراً حضرات رئيس اللجنة والاعضاء الكرام ، ان يثاروا على عملهم النوط بهم من هذا القليل كيا يثبت في امر اخراج الموظفين غير الاردنيين .

عوده بك - بصفتي رئيساً للجنة المبحوث عنها ، قد رجوت اخواني اعضاء اللجنة ان يشرفوا غداً الساعة الحادية عشر لداثري في المذاكرة في الأمر ورفع القرار المتقضى لفخامة رئيس الوزراء .

سعيد بك - انني كنت احد اعضاء تلك اللجنة المبحوث عنها ، فلما وجدت فيما سبق ان هنالك عقبات لا يمكننا من الوصول والعمل الى ما يري اليه القانون ، قدمت استقالي الى فخامة رئيس المجلس التنفيذي ، ولم اثنى اي جواب بهذا الصدد ان كانت قبلت استقالي ام لم تقبل ، فعليه لا يمكنني المثابرة او الاجتماع بالجنة . دون ان اعلم ما ترغب فيه الحكومة .

توفيق بك - اذكر ان فخامة رئيس المجلس التنفيذي لم يكن رافياً ابداً في قبول استقالة حضرة الزميل سعيد بك وتخليه عن مثل هذا العمل ، لاعتقاده بأن وجوده في اللجنة مفيد جداً وقد حفظ كتاب الاستقالة بصورة شخصية ولم يجر عليه اية معاملة ، مما يدل على عدم رضائه عن هذه الاستقالة .

قاسم بك - كنت عرضت على الحكومة مطالبات البلاد الاقتصادية والسياسية ونفصل عطوفة السكرتير العام ، ان هذا الطلب يستغرق زمناً طويلاً لدوره ، واعتقد ان المدة التي مضت على هذا الطلب هي كافية للدرس ، فأرجو من الحكومة الايضاح عما لو هت عنه .

توفيق بك - الا لا اذكر اني قلت ان درس هذا الموضوع يحتاج لمدة طويلة ، فقد بحث المجلس التنفيذي في احدى جلساته بما كان تفضل به حضرة العضو المحترم ووجد ان اقتراحه يحتوي على اضرارين :

لجنة حبة السجل



الامر الاول - التفكير في الحالة الاقتصادية ، وهذا لم يكن من المستطاع البحث فيه ، بعد ان نسب مجاسكم العالي ، تأليف لجنة خاصة ، قدمت قسماً من اقتراحاتها ووعدت بتقديم القسم الآخر ، ولذلك فالحكومة تفكر تقرير اللجنة لبحث فيه .

اما الامر الثاني - فهو طلب اطلاع المجلس العالي على المذكرة التي كانت قدمتها الحكومة حول تعديل الاتفاقية الاردنية - البريطانية ، وقد بحث المجلس التنفيذي فيه ولم ير مانعاً من اطلاع المجلس العالي على هذه المذكرة . ولكن بما ان التقاليد السياسية لا تجيز البحث في امثال هذه المخابرات علناً ، اترأى ان يكون اطلاعكم عليها في جلسة سرية . فاذا وافقتم على عقد مثل هذه الجلسة فاني مستعد حالاً لا يراز المذكرة التي احملها بين اوراقى ، والا دلاً بما ترون من ابصاحات حول الموضوع

« فوافق المجلس على جعل الجلسة سرية وخرج للمستمعون والموظفون »

بعد ان استمرت الجلسة السرية (٤٥) دقيقة اعيد افتتاح الجلسة العلنية وابتدأ بالكلام عادل بك فقال : لقد سمعنا ما تلاه علينا حضرة السكرتير العام ، من البنود التي اقترحت هذه الحكومة تعديلها ، وقدمت بشأنها مذكرة للمراجع الاجماعية ، فوجدنا في البنود المقترحة بعض الشيء من اماني البلاد ، واعتقدنا انه لو تمت هذه التعديلات ، لكنت البلاد خطت خطوة حسنة نحو غايتها ومثلها الأعلى ، الا وهو الاستقلال التام .

كاننا نعلم ان المعاهدة ، معاهدة جائرة ومشروعة ، وقد وضعت هذه البلاد تحت قيود ثقيلة لا يمكنها ان تتحملها ، وكون المعاهدة جائرة قد اقرته جميع الهيئات والمراجع في هذه البلاد .

فاني على ما اذكر ان سمو الامير المعظم عندما كان يأمر اعضاء المجلس التشريعي السابق في قبول تلك المعاهدة ، كان يقول لهم انها ثقيلة ، وان هذه البلاد لا يمكن ان تتحملها ، ولكن الظروف تقضي علينا ان نقبل بها مؤقتاً ، وبعدئذ ينظر في امر تعديلها .

الحكومة السابقة ، تلك الحكومة التي اظهرت كل البلاد استيائها منها كانت تقول بهذا القول وتعتري بجزر هذه المعاهدة وكانت تعد تعديلها باقرب فرصة .

المجلس التشريعي السابق الذي انتخب على اساسات تعلمونها جميعكم ، كان اقر بان المعاهدة جائرة وانها لا تتفق مع اماني البلاد .

الهيئات السياسية في البلاد استنكرت هذه المعاهدة ، واحتجت عليها ولم تترك من جميعاً الا وراجعتهم لتخليص البلاد من قساوتها .

وقد قامت ضجة حول تلك المعاهدة عظيمة في كل البلاد ، ولم تهدأ تلك الضجة قليلاً الا حينما تألفت هذه الحكومة ، ووضعت في برنامجها نصاً صريحاً يتضمن تعديل المعاهدة ، فرجبت بها البلاد وانتظرت ان تحصل على يدها تلك الامنية الكبرى .

الحكومة قدمت مذكرتها التي سمعناها الآن في جلستنا السرية ، لسمو الامير المعظم ، واشفقت هذه المذكرة بمذكرات اخرى عن كل ما بحث في امر المعاهدة وتعديلها في هذا المجلس . ولكن الذي فيهنا الآتي

انه بعد ان مضى على تقديم المذكرة الاولى ما يقارب السنة والثلاثة اشهر ، لم تصل الحكومة الى نتيجة ما من مراجعاتها ، ونحن عندما تداولنا قبل برهة في هذا الامر ، وجدنا ان هذا الشيء القليل من التعديل الذي تحتويه المذكرة الحكومية المرفوعة لسمو الامير المعظم ، يجب ان يتم ، وانه لو كان هناك مساعي جديدة في هذا السبيل ، لما تأخر البدء في المفاوضات ، لأن نفس الحكومة البريطانية عندما اظهر المجلس السابق شيئاً من التردد في تصديق المعاهدة ، كتب معتمدها في عمان الى الحكومة السابقة بانه لا يمكن النظر في امر تعديل المعاهدة قبل تصديقها ، وانه لا شيء يمنع من النظر في تعديلها في الظروف المناسبة . ومعنى ذلك انهم وعدوا وتعهدوا بتعديلها عقب تصديقها . وها قد مضى على التصديق ما ينوف على الثلاث سنوات ولم تحصل على اي تعديل .

ان اعتقادي الخاص في الموضوع ، هو انه لو وجدت هيئات تضحي عند الاجاب في كل شيء في سبيل الوصول الى الغاية المنشودة ، لتوصلت البلاد الى مبتغاه .

اننا عندما تناقشنا في جلستنا السرية مع الحكومة سمعنا من اعضاءنا انهم مستعدون للتضحية في سبيل الوصول الى هذه الغاية

فاني اشكر الحكومة على هذا التصريح وانتظر منها تلك التضحية التي لا يمكن للبلاد ان تصل الى حقوقها المنتصبة الا عن طريق تلك التضحية .

التضحية

وقد تكلم احد الاخوان قاسم بك مينا لزوم حصول النتيجة من قبل اعضاء هذا المجلس ايضاً ، فانا اتعهد باننا سنضحي كل شيء من اجل الوصول الى مبتغانا ، واخيراً ارى من الواجب علينا ان نرفع الى سمو الامير المعظم ، الذي هو مرجع المفاوضات مع الحكومة البريطانية في امر تعديل هذه المعاهدة ، مضبطة نلج بها الخاضعاً تماماً على امر تعديل البنود التي اقترحتها الحكومة وتأبيد تلك المذكرة ، وان نعرض على سموه باننا مستعدون اسكل تضحية في هذا السبيل .

سيد بك المفتي - ان الزميل عادل بك قد افاد واجاد في الموضوع ، ولكن لا يسعني الا ان اشكر الحكومة التي اظهرت تلك العاطفة الشريفة على ملا الناس ليكون الرأي العام ايضاً على علم تام ، ان هنالك عزم وحزم كما يقتضيه الموقف بشأن المطالبة في امر تعديل المعاهدة ، كما انني اؤيد اقوال الزملاء بشأن التضحية ايضاً على ان تكون مشتركة بين اعضاء هذا المجلس التشريعي وبين اعضاء الحكومة . واكتفي بهذا القول .

قاسم بك - انني بدلي بما تفضل به الزميلان على ان القرار الذي نوه عنه يجب ان يرفع الى صاحب السمو الامير المعظم من قبل لجنة تنتخب من قبل هذا المجلس التشريعي .

« فوافق المجلس على ذلك » وانتخب الاعضاء الآتية اسماؤهم الى اللجنة المذكورة :

١- توفيق بك ابو الهدى

٢- حسين باشا الطراونه

٣- ناجي باشا المزرا

٤- قاسم بك الهنداوي

لجنة تعديل المعاهدة



٥ - سعيد بك المفتي

٦ - سلطي باشا الابراهيم

توفيق بك - يوجد سؤالان اود الاجابة عليهما :

١ - سؤال من سعيد بك المفتي . وهذا نصه :

طلعت في بعض الصحف ان هنالك شركة تدعى بشركة « الكايزية - فارسية » تقدمت للحصول على موافقة امرار خط انابيب ثانية من اراضي شرق الاردن حتى حيفا . فهل لهذا النبا من صحة وما هي الفوائد التي تعود على البلاد من هذا الترخيص ؟

الجواب :

ان هنالك تشبهاً من قبل شركة تدعى ( شركة انغلو - ايرانية ) لمد خطوط انابيب في شرق الاردن ، كالتى تقوم بتجديدها الآن ( شركة البترول العراقية ) ضمن الشروط عينها . الا انه لم يحصل اي اتفاق او مقابلة بين الحكومة وبين هذه الشركة .

سعيد بك - انني لم اقصد من سؤالي هذا شيئاً سوى ان الحكومة تشبه وان لا تقفل الطرق الواجب اتباعها لاجل الاستفادة من هكذا شركات ذات رأس مال يُعَدُّ بالملايين ويجب ان لا نستهنوا بامرار خط انابيب على هذا الشكل لانه سيل من ذهب يمر من وسط هذه البلاد ولا ينقص من رأس مال تلك الشركات فيما اذا امدونا بمساعدة ، بالنسبة اليها تكون طفيفة جداً والى هذه البلاد التي جعلوها مسرحاً لامرار سيول من الذهب الوهاج . هذا كل ما اقصده .

عادل بك - اذكر اننا عندما بحثنا في العام الماضي ، في قانون اعطاء شركة البترول العراقية من رسوم البلديات جرت مناقشة فيما بيني وبين السكرتير العام بشأن الاتفاقية المقودة مع الشركة ، وكان حضرة السكرتير العام ابان ان عقد الاتفاقيات حق من حقوق الحكومة ولا يجب ان تعرض تلك الاتفاقيات على المجلس ، ولم يبين لي وقتئذ المستند القانوني بهذا الشأن . لقد تصفحت المفاولة المقودة مع شركة البترول العراقية فوجدت فيها ان كل الغنم للشركة والفرم على هذه البلاد ، وهي مستثناة من جميع الرسوم والضرائب والتكاليف ، والحكومة مجبورة على اجراء التسهيلات في كل امر من امورها . وقد كان ذكر حضرة السكرتير العام ان هذه الشركة ستستخدم عدداً كبيراً من العمال في اعمالها وسيستفيد هؤلاء العمال من الاجور التي سيتقاضونها ، وهذا ما ينشط الحركة الاقتصادية في البلاد . فهذه الشركة كما قال سفيديك ستربح ارباحاً جسيمة بواسطة امرارها الانابيب من بلادنا ، ومع ذلك هي مستثناة من كافة الرسوم كما ذكرت . واما فائدة البلاد الوحيدة التي ذكروها ، لا تناسب قطعاً مع الفوائد العظيمة التي ستحصل عليها الشركة المذكورة . فاني اؤيد حضرة سعيد بك سيفي ملاحظته القيمة التي ابداهها واطلب ان لا يبت بعد الآن في امر الاتفاقيات مع الشركات ، الا بعد ان تعرض على المجلس التشريعي ، لا أنني اعتقد بأنه لو كان الامر بيد المجلس لما كان تساهل كل ذلك التساهل ، الذي ليس له مبرر ، ولا يمكن تأمين فائدة للبلاد من الشركة ، بان توضع مثلاً ضريبة خاصة لقاء امرار البترول في هذه البلاد .

على تلك الشركة ، وكانت الضريبة المذكورة كافية لتخفف عن طاقى للكلف الاردني بمحذف احدي تلك الضرائب الفادحة التي بدفها الان ، او باحداث مشاريع مفيدة في البلاد وتزويد ثروتها .

توفيق بك - اذا كان الاستاذ عادل بك يشك من ان عقد مثل هذه الاتفاقيات من صلاحية السلطة الاجرائية فليفضل بتقديم سؤال على حدة ليجاب عليه ، لان البحث في ذلك يتناول اكثر مما ورد في سؤال حضرة العضو المحترم سعيد بك المفتي .

توفيق بك - سؤال قاسم بك المندوبي :

« عندما حدثت في هذه السنة الاضطرابات على حدود المنطقة الجنوبية ذهبت الصحف الى مذاهب شتى بخصوص مقاطعتي معان والعقبة ، الامر الذي شوش افكار الشعب الاردني وجعله في اضطراب عظيم ، والان لاتقدم سائلاً من فخامتكم عن الوثائق الرسمية التي تثبت لنا حدود المنطقة الاردنية من الجهة المشار اليها لتكون على بينة من هذا الامر وليطمئن الشعب من هذه الجهة .

فجواباً على ذلك :

اقول بان المستندات التي وجدتها في اضبارات الحكومة بشأن حدود شرق الاردن من الجهة الجنوبية هي : اولاً : محابرات جارية بين رئاسة الحكومة وممثلي الدولة البريطانية ، تتضمن ان الخط المعترف به الواقع بين الحجاز وشرق الاردن ، يمتد من نقطة على خليج العقبة على بعد ميلين الى الجنوب من مدينة العقبة ، حتى نقطة على السكة الحجازية جنوبي محطة المدورة تماماً .

ثانياً - مذكرة قدمت الى امين سر جمعية الامم العام ، من قبل الحكومة البريطانية بتاريخ ١٦ ايلول سنة ١٩٢٢ ، وقدمها المشار اليه الى اعضاء الجمعية بتاريخ ٢٣ منه وصادق مجلس جمعية الامم عليها ، بموجب قرار اتخذته اثناء انعقاده في لندن بتاريخ ١٤ تموز سنة ١٩٢٣ جاء فيه : ( ان البلاد المعروفة بشرق الاردن هي البلاد الواقعة الى شرق خط يمتد من نقطة واقعة على خليج العقبة على بعد ميلين الى غرب مدينة العقبة ) . مما يدل على ان المقاطعتين اللتين ذكرهما حضرة العضو المحترم واقعتان ضمن حدود بلاد الامارة .

ثالثاً - الاتفاقية الاردنية - البريطانية ، التي كنا بحثنا عنها قبل برهة ، اذ احتوت المادة الثانية على تعريف ، لحدود شرق الاردن ينطبق تماماً على التعريف المبين في المذكرة ، التي صادق عليها مجلس جمعية الامم . وقد احاط مجلس عصبة الامم علماً بهذه الاتفاقية واعترف بها ايضاً في جلسته الحادية والخمسين المنعقدة سنة ١٩٢٩ قاسم بك - ارجو ان لا يفهم من سؤالي انني ميال الى التجزئة اي تجزئة البلاد العربية ، وانا ارجو ان تكون وحدتنا تامة ولكن ( ما كل ما يحنى المرء يدرسه ) لذلك كما ذكرت في سؤالي ، كانت الصحف عند حدوث الاضطرابات الجنوبية تذكر بعض اخبار سبب حصول تشوش عند الشعب من جراء اشاعة المقاطعتين المذكورتين الى البلاد الحجازية ، او الى فلسطين . ولم تمكن حينئذ من السؤال من الحكومة حتى تقف على حقيقة الامر ويبدأ بالاشعاع ، كون الدورة كانت دورة فوق العادة . اما نص المعاهدة الذي تفضل عنه السكرتير العام ، هو يحدد الجهة الغربية وهنا على ( المادة الثانية من المعاهدة الاردنية البريطانية ) واردف قائلاً : جاك في اطلاع الشعب على

لقد أخذت هذه المسألة